أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 2019 – 2021

The impact of economic development on political stability in the United Arab Emirates: 2019 – 2021

إعداد الباحث

سعيد عبيد علي الكتبي

دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة: من عام 2019 وحتى عام 2021م. وللوصول إلى نتائج الدراسة, اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي, والمنهج التاريخي, ومنهج تحليل النظم, وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها أن العامل الاقتصادي الإماراتي قد حقق تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية من خلال التنوع الاقتصادي, وهو ما أدى إلى الحفاظ على المستوى الاقتصادي للدولة, في وقت تعاني فيه دول العالم من تدني مستويات التنمية الاقتصادية نتيجة انتشار جائحة كورونا, وما نتج عنه من تعطيل لدوائر الإنتاج والاقتصاد العالمي, وأيضاً في ضوء انتشار الحروب والصراعات في المنطقة الإقليمية, ومع ذلك, تمكنت دولة الإمارات من الحفاظ على تنمية الاقتصاد الوطني وما ارتبط به من ارتفاع في مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م, وما ارتبط به من الحفاظ على نصيب الفرد من حجم هذا الناتج, وفرض التهدئة والرفاهية الاقتصادية لدى الأفراد, وهو ما أدى إلى تحقيق الاستقرار السياسي المنشودة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية, الاستقرار السياسي, كورونا, المتغيرات الإقليمية.

Abstract

This study aimed to reveal the impact of economic development on political stability in the United Arab Emirates during the period: from 2019 to 2021. In order to reach the results of the study, the researcher relied on the descriptive analytical method, the historical method, and the systems analysis method. The study reached several results, the most prominent of which was that the UAE economic factor has achieved remarkable progress in terms of economic development through economic diversification, which led to the preservation At the economic level of the state, at a time when the countries of the world are suffering from low levels of economic development as a result of the spread of the Corona pandemic, and the resulting disruption to the production and global economy, and also in light of the spread of wars and conflicts in the regional region, however, the UAE managed to maintain The development of the national economy and the associated rise in the level of GDP in 2021, and the maintenance of the per capita share of this output, and the imposition of calm and economic well-being among individuals, which led to achieving the desired political stability for the United Arab Emirates.

Keywords: economic development, political stability, corona, Regional Variables.

الفصل الأول

المقدمة العامة للدراسة

تُعد التنمية الاقتصادية من أبرز وأهم ما تسعى النظم السياسية والأفراد والاستفادة من نتائجه, ذلك أن التنمية الاقتصادية تُمثل المورد الأول والأهم للدولة لتحقيق متطلبات المجتمع المحلي, وتلبية كافة المتطلبات الفردية والجماعية والاجتماعية, كما أن للتنمية الاقتصادية دوراً بارزاً في تحقيق الرفاه الاجتماعي, وتطوير كافة مجالات الحياة في الدول المعاصرة, حيث أن النهوض بالمجال الاقتصادي وتنميته, ينعكس جلياً على كافة الأنشطة والمجالات في كافة مؤسسات الدولة, بالإضافة إلى تنمية وتطوير مرافق الدولة وأي من المجالات التي تعمل على تيسير شؤون الحياة الداخلية وتلبي طموحات ومتطلبات المجتمع بكافة مكوناته, وتعمل على تدني مستويات الفقر والبطالة التي عادةً ما ينجم عنها سخط المجتمع وعدم رضا الأفراد على أداء النظام السياسي في إدارة شؤون البلاد.

وعلى العكس من ذلك, فإن تدني مستويات التنمية الاقتصادية, وتراجعها قد يؤدي إلى إحداث تضخم في الاقتصاد الوطني, ويعمل على تعطيل كافة الأنشطة والمجالات, وإحداث قصور في مؤسسات الدولة ومشاريعها وهو ما ينعكس على عدم إمكانية الدولة من اللحاق بالركب العالمي وما فيه من تطورات, بل وزيادة الأعباء الضريبية وتدني مستويات الأجور وعدم افتتاح مشاريع حديثة تلبي الحاجات الوظيفية, مما يؤدي إلى تفشي الفقر والبطالة وعدم الرضا في أطياف المجتمع الداخلي وبالتالي إحداث شرخ في المجتمع وهو ما قد يؤدي إلى ظهور جماعات مناهضة لطبيعة ونظام الحكم, كما لا يمكن للنظام نفسه من تسيير شؤون البلاد, وهو ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في الدولة بمختلف المجالات, لا سيما الاستقرار السياسي في وقت ظهرت فيه المتغيرات الإقليمية والصراعات في المنطقة العربية عموماً, إذ من شأن الاستقرار السياسي أن يحقق مستويات أكثر ظهوراً وارتفاعاً من بين العديد من الدول العالمية في حالة تحقيق كافة المتطلبات الداخلية للبلاد والنهوض بالدولة والأفراد إلى المستويات التي تلتقي والحاجات والطموحات للمجتمع الداخلي بكافة مكوناته والنأي بالبلاد عن أي من مظاهر الصراعات والتهديدات التي قد تنهك الدولة وتضعفها, والإضرار بالنظام السياسي نفسه.

من هذا المنطلق، جاءت الدراسة الحالية لتسليط الضوء على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي وما مدى كفاية التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخصوصاً في الفترة التي تدنت بها مستويات التنمية الاقتصادية العالمية تبعاً لانتشار جائحة كورونا في عام 2019م، وتبعاً للمتغيرات الإقليمية العالمية من حروب وأزمات التي تلاشت بموجبها أشكال الاستقرار السياسي في كثير من دول العالم لا سيما الدول العربية.

مشكلة الدراسة أسئلتها:

تسعى دول العالم بشكل عام إلى تحقيق مستويات متقدمة من الاستقرار السياسي لما يحققه الاستقرار السياسي من قدرة على التعامل مع كافة المتغيرات الداخلية والخارجية واستيعاب التوتر الداخلي في الدولة، ومواجهة التحديات والحد من أشكال الصراعات التي تؤثر على المجتمع ككل، كما أن للاستقرار السياسي دور بارز في إحداث توازن في الدولة بين كافة المؤسسات والمجتمعات وتحقيق أي من المتطلبات للأفراد ناهيك عن استثمار القدرات المتاحة لتحقيق النهضة المنشودة في ظل معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة.

من هنا كان لا بد من تسليط الضوء على أبرز العوامل التي قد تؤثر في تحقيق الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تتعدد وتختلف تلك العوامل من مجتمع لآخر ومن نظام لآخر، وقد تم التركيز على العامل الاقتصادي للبحث في مدى جدواه في تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة الإماراتية، من هنا ظهرت مشكلة الدراسة التي تتمحور حول وجود ضبابية في مدى العلاقة المؤثرة للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في البلاد، ففي وقت حققت فيه التنمية الاقتصادية نتائج إيجابية في عديد من الدول المعاصرة، فهي أيضاً لم تحقق أي من النتائج والآثار الإيجابية في دول أخرى على صعيد الإصلاح والاستقرار السياسي، لذا جاءت الدراسة الحالية لتناقش مدى وجود أثر للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبشكل أكثر وضوح، فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالتساؤل الرئيسي للدراسة وهو:

ما أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة

ويندرج تحت هذا التساؤل كل من الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ماهية مفهوم التنمية الاقتصادية وأبرز عناصرها وأهدافها؟

2- ماهية الاستقرار السياسي وأبرز مؤشراته؟

3- ما مدى كفاية الإمارات العربية المتحدة من التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي؟

4- ما مدى تأثير التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الهدف الرئيسي الآتي: الكشف عن أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويندرج تحت هذا الهدف كل من الأهداف الفرعية الآتية:

1- بيان ماهية التنمية الاقتصادية وأبرز عناصرها وأهدافها.

2- التعرف على ماهية الاستقرار السياسي وأبرز مؤشراته.

3- الكشف عن مدى كفاية الإمارات العربية المتحدة من التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

4- بيان مدى تأثير التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية للدراسة والتي تتمثل في السعي لتقديم محتوى علمي ومعرفي يعمل على إزالة الغموض الذي يعتري العلاقة بين متغيري الدراسة, كما تظهر أهمية الدراسة العلمية من خلال بيان مدى وجود أثر حقيقي للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات الدراسة. من جانب آخر, فإن أهمية الدراسة على المستوى العملي تكمن في استخدام الباحث للمناهج البحثية والعلمية المناسبة لإجريات الدراسة الحالية, للوصول إلى نتائج الدراسة النهائية, بالإضافة إلى إمكانية تقديم توصيات علمية حقيقية تشكل بنية الدراسات المستقبلية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في كل مما يلي:

1- **الحدود المكانية للدراسة: تتمثل الحدود المكانية للدراسة, بدراسة دولة الإمارات العربية المتحدة, وضمن حدودها الجغرافية.**

2- **الحدود الزمنية للدراسة: تتضمن الحدود الزمنية للدراسة, الانطلاق من عام 2019 وهو العام الذي كثرت فيه المتغيرات الإقليمية والنزاعات والصراعات في المنطقة العربية أبرزها ثورات الربيع العربي, والمعضلات العالمية أهمها معضلة انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19), وشهدت بداية هذه الفترة اضمحلال للتنمية الاقتصادية في كثير من دول المنطقة, رافقها عدم استقرار سياسي على نطاق واسع, وتنتهي الحدود الزمنية في هذه الدراسة بعام 2021م وهو العام الذي يمكن التوقف عنده للحصول والوصول إلى المعلومات الحقيقية والمعاصرة إزاء التنمية الاقتصادية وأثرها في الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.**

3- **الحدود الموضوعية: تنحصر الحدود الموضوعية في الدراسة الراهنة, بدراسة كل من التنمية الاقتصادية وماهيتها وأبرز المحاور العلمية المرتبطة بها, كما تسلط هذه الدراسة الضوء على موضوع الاستقرار السياسي وأي من الموضوعات العلمية ذات الصلة فيه.**

مفاهيم الدراسة:

التنمية الاقتصادية: عُرفت التنمية الاقتصادية على أنها: "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط ورسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخل الفردي ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية" (محمود, 2018: 11).

الاستقرار السياسي: وقد عُرف الاستقرار السياسي بأنه: "مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع, مع عدم استعمال العنف فيه, لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي" (الشاهر, 2016: 1).

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة الحالية التكامل المنهجي الذي يتكون من كل مما يلي:

- **المنهج الوصفي والتحليلي: يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الراهنة, لما يقدمه هذا المنهج من إمكانية جمع المعلومات والبيانات من مصادرها الحقيقية, ووصفها وصفاً دقيقاً بما ستناسب ومجريات الدراسة الحالية, ليتمكن الباحث بتحليل تلك المعلومات وفقاً لما تقتضيه الحاجة البحثية الراهنة.**
- **المنهج التاريخي: يتم الاعتماد على المنهج التاريخي, من خلال الوصول إلى المعلومات التاريخية الحقيقية, وسردها وفق تسلسل زمني يفضي للوصول إلى الحقائق والمعلومات المناسبة لمجريات البحث الحالي مع الطرح لكافة الظواهر والمتغيرات الجارية خلال سنوات الدراسة.**
- **منهج تحليل النظم: يعمل تحليل النظم على دراسة سلوك النظم السياسية وصناعها, ومدى تفاعله مع المتغيرات والظروف الداخلية في البلاد, وأيضاً مدى تفاعله مع المتغيرات والمعضلات الجارية في البيئة الخارجية للدولة إقليمياً وعالمياً, والطرق والسبل التي يستخدمها النظام السياسي للوصول إلى الأمن والاستقرار في ظل المتغيرات الراهنة في المنطقة, وتحقيق الرفاهية المطلوبة من خلال التنمية الاقتصادية الحقيقية التي تنعكس جلياً على خلق الاستقرار السياسي في الدراسة الحالية.**

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية, وفيما يلي بيان موجز لأهم هذه الدراسات:

دراسة عبد الخالق (2022), هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تحليل لمقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة, ومن خلال المنهج الوصفي التحليلي, قد تم التوصل إلى نتائج الدراسة والتي تمثلت في أنه وبالرغم من الجهود المبذولة للدول العربية فيما يتعلق بالسعي لمواكبة التنمية الاقتصادية والنهضة التنموية العالمية, إلا أن غالبية الدول العربية تعاني من ندرة الموارد المتاحة لتحقيق ذلك الهدف, وأن الدول العربية تعاني من محدودية مواردها, وهو

ما أدى بالدول العربية للجوء إلى الأساليب الاقتصادية التقليدية وتطوير الآليات التنموية لتتمكن من النهوض بواقعها الاقتصادي, من خلال التجارة البينية والزراعة وخلاف ذلك من أشكال التنمية الاقتصادية التقليدية, وهو ما دفع تلك الدول إلى السير ببطئ نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية وتخلفها عن الركب العالمي وما فيه من تطورات وتنمية اقتصادية وتكنولوجية وأي من أشكال التنمية التي تستند أساساً على التنمية الاقتصادية.

دراسة باسويد (2021), سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في اليمن خلال الفترة 1990 – 2017, وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي بينت الدراسة بأن وجود قصور في التنمية الاقتصادية من شأنه إحداث تدني في مستوى الاستقرار السياسي في اليمن خلال فترة الدراسة, وأن تدني مستوى الاستقرار السياسي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم, ووجود عجز في ميزان المدفوعات في الدولة وتفشي الفقر والبطالة في الدولة, الأمر الذي أدى إلى انشقاق في المجتمع المحلي وظهور حركات المعارضة وإحداث خلل في التماسك الاجتماعي وهو ما دعا قوى خارجية للتوغل في الشأن الداخلي للبلاد, وبالتالي غياب مظاهر الاستقرار السياسي بشكل واضح المعالم في الجمهورية اليمنية خلال فترة الدراسة أدت إلى ثورات عارمة وحروب داخلية وانقلابات على السلطة وانهيار النظام السياسي في البلاد.

دراسة تاج الدين (2020), أكدت هذه الدراسة استناداً للمنهج الوصفي أن الاستقرار السياسي من شأنه عدم فرض سلطة القانون والنأي عن أي من مظاهر الفساد والتسلط والاستبداد, بل من شأن الاستقرار السياسي إضفاء طابع الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات, والعمل على تطوير المجتمع, وان الاستقرار السياسي يعمل على تنشيط المجال الاقتصادي لا سيما المجال المصري في هذه الدراسة, وأن كل من الاستقرار السياسي والعالم الاقتصادي في الدولة هما وجهين لعملة واحدة, إذ كلما ارتفع مستوى الاستقرار السياسي في دولة ما, لا سيما الدول العربية في هذه الدراسة, كلما ارتفع مستوى وقدرات العامل الاقتصادي في الدول بشكل عام.

دراسة عبد الرزاق (2020)، باستخدام منهج تحليل النظم أثبت الباحث أن غياب العنف السياسي ونشر الديمقراطية والمشاركة السياسية من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي، وأن الاستقرار السياسي سيؤدي إلى تنشيط كافة مؤسسات الدولة في مختلف المجالات، وخصوصاً التنمية الاقتصادية، حيث أن الاستقرار السياسي يدعم الجهود الفردية للمشاركة مع مؤسسات الدولة والعمل جنباً إلى جنب لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة للدولة من خلال دعم وتشجيع الاستثمار عندما تكون البيئة الداخلية آمنة تبعاً لوجود استقرار سياسي حقيقي، وحماية الملكية الفكرية، وتوفير الأيدي العاملة ذات الكفاءات في أداء الأعمال، وخفض الإنفاق الحكومي على الأمن مما يؤدي إلى توفير نفقات إضافية يمكن استخدامها في النهضة الاقتصادية في الدولة، لذا فإن الاستقرار السياسي يرتبط إيجاباً مع تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية للدول بشكل عام.

دراسة أمجد (2017)، والتي هدفت إلى الكشف عن التنوع الاقتصادي واستراتيجيته في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومكانة التنمية الاقتصادية في الدولة، ولتحقق من ذلك، فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث انتهت الدراسة بعدة نتائج كان من أبرزها أن دولة الإمارات قد تمكنت من الحفاظ على معدلات تنمية اقتصادية مستقرة خلال الأزمات الاقتصادية العالمية المختلفة، وأيضاً خلال التقلبات الدورية في أسعار النفط الذي يشكل حصة كبرى في الاقتصاد الإماراتي، ويعود ذلك لتمكن الدولة الإماراتية من الاستناد على استراتيجية التنوع الاقتصادي والتي من خلالها تمكنت الدولة من مواجهة الصدمات الاقتصادية العالمية ككل، وتمثلت استراتيجية التنوع الاقتصادي على خفض الاعتماد على عدد محدود من الصادرات التي عادة ما تكون ريعية من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، والاعتماد على قطاعات اقتصادية سلعية وخدمية وتكنولوجية واستثمارية وسياحية وخلاف ذلك، وهو ما جعل التنمية الاقتصادية متصاعدة في الإمارات رغم هشاشة العديد من الاقتصادات الدولية.

ما تختلف به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في متغيري الدراسة في المقام الأول، حيث تجمع الدراسة الحالية بين متغير الدراسة المستقل والمتمثل بالتنمية

الاقتصادية, والمتغير التابع متمثلاً بالاستقرار السياسي, حيث أن الدراسات السابقة طرحت الاستقرار السياسي كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع بخلاف الدراسة الحالية, كما يظهر الاختلاف في بيئة الدراسة متمثلة بالبيئة الإماراتية وهو ما لم تتطرق له أي من الدراسات السابقة, ناهيك عن الأساليب المنهجية التي تستخدمها الدراسة الحالية من خلال التكامل المنهجي في ثلاثة مناهج بحثية لم تتطرق له أي من الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

ماهية التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي

يناقش الفصل الثاني من هذا المبحث بيان ماهية التنمية الاقتصادية وأبرز مقوماتها, والكشف عن ماهية الاستقرار السياسي وأبرز مؤشراته, وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية وأبرز عناصرها وأهدافها:

نظراً للتطورات العالمية فيما يتعلق بالنهوض بالاقتصادات الوطنية, وما يُبنى على ذلك من تنمية كافة الأنشطة والمجالات في الدول المعاصرة, فقد أولى العديد من المفكرين والاقتصاديون اهتماماً كبيراً لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية التي من شأنها تحقيق كافة المتطلبات الإنسانية والمجتمعية, وإحداث نهضة وتقدم للدولة من بين العديد من دول العالم, والجدير بالذكر أن مفهوم التنمية الاقتصادية قد اختلف من مجتمع لآخر ومن حالة اقتصادية لأخرى, كما اختلف هذا المفهوم تبعاً للأسباب والأهداف المتعلقة بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة, وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة أنه وبالرغم من الاختلاف وعدم توحيد وجهات النظر حول تعريف موحد لمفهوم التنمية الاقتصادية, فكان من الجدير الأخذ بالتعاريف الأكثر قرباً وتوافقاً مع معطيات الدراسة الحالية, حيث عُرفت التنمية الاقتصادية على أنها: "العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن, وهي العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية, واقتصادية, واجتماعية يتحقق بموجبها

للأغلبية الساحقة من الأفراد المجتمع مستوى عن الحياة الكريمة" (الجيوسي, 2009, ص: 3, 4).

والتنمية الاقتصادية هي: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من التخلف إلى حالة التقدم, وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي, كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي" (نامق, 1965, ص: 25).

كما عُرفت التنمية الاقتصادية أيضاً على أنها: "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة, بحيث هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد السكان, بحيث هناك تغيير في هيكلة الاقتصاد في الدولة" (حسين, وشفيق وبدران, 1995, ص: 119).

ويرى الباحث أن التنمية الاقتصادية, تُعني جميع الجهود المؤسساتية والحكومية والمجتمعية المبذولة جميعاً في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني, والعمل بشكل جماعي لتقديم المقترحات والجهود في سبيل النهوض بكافة مجالات وأنشطة الاقتصادية, التي يعود مردودها على تنمية شمولية لكافة مجالات وأنشطة الحياة الداخلية في الدولة, من تعليم, وصحة, وتكنولوجيا, وأمن وجيش وأي من المؤسسات المعنية بالنهوض بالدولة, كي تصبح دولة رائدة تحقق النهضة المنشود, كما تحقق الرفاهية الحقيقية للمجتمع ككل.

وعليه, فإن للتنمية الاقتصادية عدة عناصر رئيسية تقوم بموجبها تلك التنمية لتحقيق الأهداف المنشودة وفقاً لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية, وتتمثل أبرز تلك العناصر في كل مما يلي (زيوش, 2015):

1- الشمولية: ويُعنى بالشمولية في هذا الصدد, هو إحداث تغيير شامل في مختلف المجالات والأنشطة في دولة ما, من حيث التغيير الإيجابي في كل من الجوانب التعليمية, والصحية, والسياسية, والثقافية, والأخلاقية, والتنموية, والمجتمعية, وكذلك الاقتصادية, حيث يتم الخروج من دائرة العمل التقليدي في تنمية الاقتصاد الوطني, إلى دائرة التنمية الشمولية القائمة أساساً على التنمية الاقتصادية, حيث يتم تطوير كافة مرافق ومؤسسات ومجالات الدولة لتنهض الدولة بمختلف أنشطتها وتحقيق الرفاهية المطلوبة, والنمو السريع في أي من

مجالات الحياة في البلاد, كما يشار إلى الشمولية, أي مشاركة كافة أطياف المجتمع في صناعة القرارات والمقترحات التي تُعنى بإحداث تنمية اقتصادية, دونما التركيز على طبقة دون أخرى (بركات, 1998).

2- الاستمرارية بلا نهاية في عمليات التنمية الاقتصادية, مما يؤدي إلى الزيادة المستوى في دخول الأفراد وتحقيق متطلباتهم باستمرار وهو ما ينعكس على تنمية الاقتصاد الوطني.

3- العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد كافة, وبالتالي القضاء على الفقر والبطالة.

4- تحسين مختلف المنتجات والصناعات والسلع وكذلك الخدمات المقدمة للجمهور (محمود, 2018، 11).

إن وجود العناصر أعلاه, من شأنه أن يحدث تنمية اقتصادية حقيقية, تطال منافعها كافة مجالات وأنشطة الحياة في الدول المعاصرة, ومن هذا المنطلق, كان من الضرورية تسليط الضوء على أبرز أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المعاصرة والتي تتمثل في كل مما يلي:

- زيادة الدخل القومي الحقيقي: يرتبط هذا الهدف خصوصاً مع الدول الناشئة التي تسعى لتحسين مستويات اقتصادها الوطني كدولة الإمارات العربية المتحدة, حيث أن زيادة الدخل القومي من شأنه إحداث تحسينات مستمرة في إحداث استقرار داخلي في المجتمعات كافة, من حيث زيادة نسبة الأجور والنفقات على المجتمع كالخدمات المقدمة لهم كافة, بالإضافة إلى الابتعاد عن أي من مظاهر الفقر والبطالة, وخلق تحسينات مستمرة في النهوض بالدولة والأفراد والمجتمع ككل نحو التنمية والازدهار والتطور المستمر في كافة مجالات الحياة.
- رفع مستوى المعيشة: تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد كافة من خلال ما تحققه المردودات المالية من المشاريع والسياسات التي تتبعها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني, حيث يتم رفع مستوى المعيشة من خلال تأثير التنمية الاقتصادية ومردوداتها المالية في تحسين مستويات المسكن والملبس والتعليم

والأمن والمأكل والمشرب, وخلاف ذلك من بنى تحتية وإنشاءات تُعنى بالنهوض بطبيعة ونوعية المعيشة للأفراد.

- الحد من التفاوت في توزيع الدخول: إن إحداث تنمية اقتصادية حقيقية على نحو إيجابي, من شأنه أن يحدث نوعاً من العدالة في توزيع الدخول على الأفراد, فلا يوجد هناك دخول متدنية وأخرى مرتفعة بفارق وتفاوت كبير جداً, حيث تتقارب الدخول بين الأفراد, الأمر الذي يؤدي إلى التخلق من الطبقات الاجتماعية المتفاوتة, وخلق مجتمع أكثر انسجاماً وتساوياً في أوجه الحياة المعيشية المختلفة.
- التوسع في الهياكل الإنتاجية: لا تقتصر التنمية الاقتصادية فقط على زيادة دخل السكان, وتحقيق الرفاهية المجتمعية والانفاق على المشاريع والبنى التحتية فقط, وإنما من شأن التنمية الاقتصادية أن توفر مردودات مالية أكبر, بحيث تتمكن الدولة من استخدام تلك المردودات في إنشاء المزيد من المشاريع الإنتاجية والصناعية, واتساع دائرة الهيكل الإنتاجي والذي من شانه تنشيط السوق التجاري للدولة, وزيادة مستويات الصادرات وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية عظمى للدولة تمكنها من دخول دائرة التنافس الدولي من حيث القوى الاقتصادية العظمى بتعدد مجالاتها الاقتصادية والإنتاجية.

ووفقاً لما تقدم, فإن من المهم العلم بأن التنمية الاقتصادية الحقيقية, لا تطال التنمية المجتمعية وتحسين مستويات المعيشة للأفراد, وإنما يمكن لها أن تحقق المزيد من الأهداف التي تنهض بالدولة ككل في مختلف مجالات الحياة, وأن تخلق الاستقرار الداخلي الحقيقي للدولة وهو ما يعمل على زيادة قوتها ومناعتها ومكانتها في الدول المتقدمة وذات القدرات في مختلف المجالات, لا سيما المجالات السياسية الدولية, حيث أن تهدئة الشارع الداخلي للدولة, يدفع الأفراد لزيادة ولائهم وانتمائهم للدولة, والوقوف إلى جانب نظامها السياسي الذي حقق لهم الرفاهية الاقتصادية المنشودة, لذا فإن من الضروري تسليط الضوء على موضوع الاستقرار السياسي وهو ما سيتم بيانه خلال المبحث الثاني من الفصل الراهن.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي وأبرز مؤشراته:

يُعد الاستقرار السياسي حقاً مشروعاً للنظم السياسية العالمية المعاصرة, لما يقدمه هذا الاستقرار من خلق التوازن الداخلي لجميع مؤسسات الدولة, وخلق الانسجام بين الأفراد فيما بينهم, وبين الأفراد والنظام السياسي ككل, وتحقيق مستويات مرتفعة من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ونشر العدل والمساواة, وعديد من المزايا والمنافع للأفراد والنظم السياسية على حد سواء, وقد تطرق العديد من الكتاب والباحثين لبيان مفهوم وماهية الاستقرار السياسي, ولعل من أبرز ما جاء به الكتاب والباحثين ما تمثل بأن الاستقرار السياسي ما هو إلّا "قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع مستنداً إلى الشرعية السياسية" (بن سانية, 2013, ص: 140).

وأيضاً فقد عُرف الاستقرار السياسي على أنه: "مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع, مع عدم استعمال العنف فيه, لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي" (الشاهر, 2016, ص: 1).

وهناك أيضاً من ربط الاستقرار السياسي باتجاهات المجتمع المحلي للدولة, وذلك من خلال تعريف الاستقرار السياسي على أنه: "غياب العنف الداخلي المتمثل في انقلاب عسكري, أو حرب أهلية, أو عصيان مدني أو ثورة شعبية, وهو تمكين التضامن السياسي من الحفاظ على بقائه واستمراره من خلال قدرة مؤسساته السياسية على التكيف مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة بشكل يحافظ على شرعية وجودها واستقلالها, وكذلك الاستجابة لمطالب الطبقات الاجتماعية الجديدة والمشاركة السياسية للأجيال الجديدة" (حجال, 2019, ص: 1).

ووفقاً لما تقدم, فيرى الباحث أن الاستقرار السياسي ما هو إلّا وجود تكاتف بين الأفراد ومؤسسات الدولة ونظامها السياسي لتحقيق النهضة المنشودة للدولة بكافة مكوناتها, وأن هذه النهضة لن تتحقق إلّا أن من خلال سعي النظام السياسي نفسه لتحقيق تلك النهضة والأهداف الإنمائية الشمولية, والتي تتأتى بالاعتماد على مصدر أساسي

لتحقيق تلك الأهداف ومشاريع الدولة والذي يتمثل بمصادر التنمية السياسية, كما أن الاستقرار السياسي يُعنى به النظام السياسي الذي يسعى لتطبيق الديمقراطية, والعدل والمساواة, وكافة أشكال الحقوق الإنسانية التي تضمن وجود مجتمع أكثر انسجاماً فيما بين الأفراد أنفسهم, وانسجاماً أيضاً مع النظام السياسي وكافة مؤسسات الدولة للعمل جنباً إلى جنب للنهوض بالبلاد للمستويات التي ترضي المجتمع والنظام السياسي على حد سواء. وفي هذا الصدد, لا بد من الإشارة إلى وجود العديد من المؤشرات التي تقود لتحقيق الاستقرار السياسي والتي تتمثل في كل مما يلي:

1- التنمية الاقتصادية (حجم الناتج المحلي الإجمالي): إن وجود تنمية اقتصادية حقيقية في الدول المعاصرة, لهو مؤشر حقيقي على وجود استقرار سياسي في تلك الدول, ذلك أن وجود هذه التنمية المتأتي من المشاريع والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية في الدولة من شأنه أن يضفي طابعاً من القدرات الاقتصادية المرتبطة أساساً مع النهوض بالمجالات الحيوية والإنمائية والتي أيضاً تعزز حصة الفرد من الدخل وكيفية توزيع ذلك الدخل بعدالة, وبالتالي فرض التهدئة في الشارع المحلي من خلال الأفراد الذين تحققت مستويات الرضا لديهم ووصولهم إلى درجة مقبولة أو مرتفعة من تحقيق رغباتهم ومتطلباتهم كافة, لتُفرض معاني الاستقرار الداخلي بمختلف أشكالها وخصوصاً الاستقرار السياسي (الدرمكي, 2012).

2- نمط وشكل انتقال السلطة: تُعد عملية انتقال السلطة من أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي, ذلك أن عملية انتقال السلطة الطبيعية التي تتم من خلال الانتخاب الشرعي للأفراد أو لأعضاء السلطة التشريعية وبحسب ما ينص عليه الدستور لخلق تلك السلطة, أو من خلال الوراثة في النظم الملكية, أو من خلال الاستفتاء وأي من الأشكال الطبيعية لانتقال السلطة من زعيم سياسي لآخر, تُعد من أهم أشكال الانتقال الطبيعي للسلطة والتي لا تولد أي من أشكال التوتر في الشارع الداخلي في الدول, وعلى الجانب الآخر, فإن الانتقال غير الطبيعي للسلطة, كالانقلاب العسكري, أو انتزاع الشرعية بالحروب الأهلية, أو تنصيب سلطات من خلال الدول المحتلة, جميعها تؤدي إلى خلق حالة من غليان الشارع المجتمعي, والتي قد يسفر عنها احتجاجات شعبية, أو ثورات عارمة, أو حروب أهلية بين معارض ومؤيد لتلك السلطة التي جاءت بخلاف ما ينص عليها الدستور أو بالطرق غير

الشرعية وغير الطبيعية, وهو ما يؤدي بالضرورة إلى انهيار أشكال الأمن والاستقرار في الدولة, والذي أيضاً يقود لانعدام أشكال الاستقرار السياسي, لذا فإن طبيعة انتقال السلطة بالطرق الصحيحة والآمنة والدستورية يُعد مؤشراً للاستقرار السياسي الحقيقي (الدرمكي, 2012).

3- شرعية النظام السياسي: يرتبط مؤشر شرعية النظام السياسي بطبيعة انتقال السلطة بشكل وثيق, حيث أن شرعية النظام السياسي, والتي تمثل أيضاً أحد أهم مؤشرات الاستقرار السياسي, تتمثل في وجود توافق مجتمعي على طبيعة وشكل النظام السياسي, والذي يتم إنشاءه من خلال الأفراد أنفسهم تحت ما يسمى (الأفراد مصدر السلطات), إلّا أن كثيراً من الأحيان, يتمسك رئيس دولة ما بالنظام السياسي بعد انتهاء ولايته بأي شكل من الأشكال, وغالباً ما يتم ذلك من خلال تجاوز مواد الدستور في المدة الزمنية المقررة لانتهاء سلطته, أو قد تتم هذه العملية من خلال تزوير الانتخابات الرئاسية, وأي من أشكال التمسك بالسلطة بخلاف ما ينص عليه الدستور, وبخلاف الأعراف الخاصة بتشكيل السلطة والقيادة في الدول عموماً, من هنا, يرتبط وجود شرعية لنظام سياسي معين بإرادة الشعب وبالطرق السلمية للوصول للسلطة, وهو مؤشر على رضا الجماهير الذين يدعمون تلك السلطة لتؤدي في نهاية المطاف لإيجاد نظام سياسي شرعي يمكنه خلق الاستقرار السياسي المنشود (المهنا, 2012).

4- الديمقراطية ودعم المشاركة السياسية: تعتبر الديمقراطية أحد الأدوات والمؤشرات الهامة لتحقيق الاستقرار السياسي, حيث أن عدم وجود معايير وأشكال الديمقراطية, تقود بالضرورة إلى إحداث توتر في الدول المعاصرة والناجمة عن عدم رضا الشعب عن طريقة إدارة الدولة والتي عادةً ما يكون نظامها السياسي نظاماً فاسداً واستبدادياً ودكتاتورياً, وخير مثال على ذلك, هي الثورات العارمة التي طالت العديد من دول العالم, وأدت إلى إحداث اضطرابات أمنية, وجهت جهود الدولة للقضاء على تلك الثورات بدلاً من تصويبها لتحقيق إصلاحات سياسية ومجتمعية, وهو ما أفقد تلك الدول لأي شكل من أشكال الاستقرار بما في ذلك الاستقرار السياسي, وفي المقابل, فإن فرض الديمقراطية, من شأنه أن يقود إلى رضا

الأفراد وحريتهم في إبداء آراءهم وأفكارهم وتسيير سبل حياتهم وفق مستوى طبيعي من الحرية والديمقراطية, وبالتالي تحقيق الاستقرار الداخلي للدولة وحفاظ الأفراد أنفسهم على تحقيق الاستقرار السياسي للنظم السياسية التي منحتهم الديمقراطية المنشودة (صبع, 2008).

5- قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع وسيادة الدولة: تعتبر النظم السياسية الضعيفة التي لا يمكنها تحقيق أمن واستقرار المجتمع وحماية الدولة غير مقبولة بالنسبة للأفراد الذين سيسعون بالنهاية إلى تغيير ذلك النظام وإن كان بالقوة, لذا فإن النظم السياسية التي تمتلك القوة لحماية مواطنيها, هي ذات مؤشرات إيجابية مقبولة لدى الأفراد, الذين يشعرون بالأمن والطمأنينة لتلك النظم, وبالتالي عدم اللجوء لأي من أشكال التوتر الداخلي وعدم الرضا عن تلك النظم, وفرض الاستقرار الداخلي للدولة جنباً إلى جنب مع تلك النظم وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي الحقيقي (هادي, 2018).

6- محدودية التغيير في المناصب القيادية والسياسية في الدولة: لا يعني محدودية تغيير المناصب القيادية في الدولة أي التمسك في تلك المناصب بطرق غير شرعية, وإنما إعطاء الفرصة لتلك القيادات لإتمام أعمالهم القيادية وفقاً للفترات الزمنية القانونية لذلك, وعدم المساس بالقوانين الناظمة لدورة حياة القيادات والمناصب السياسية, والتي تجري وفقاً للتوافق بين السلطات في البلاد, ووفقاً للأفراد أنفسهم, والتي ستحقق الاستقرار السياسي أخيراً (بو عافية, 2016).

وفقاً لهذه المؤشرات, فمن الواضح أن امتلاك تلك المؤشرات أو استخدامها على نحو إيجابي, يتفق ومتطلبات وطموحات الأفراد, وأن تنسجم أيضاً والقانون العام والدستور في البلاد, والأعراف المتداولة في الدولة, من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي المنشود, ومن جانب آخر, فإن كثيراً من الدول النامية, والعربية منها تفتقد لتلك المؤشرات كما تفتقد أيضاً لوجود تنمية اقتصادية حقيقية في حدود علم الباحث, ومع ذلك, فإن هناك دولاً عربية امتلكت التنمية الاقتصادية الحقيقية, كما حققت مستويات متقدمة من الاستقرار السياسي على الأقل على المستوى العربي والإقليمي, وفي هذا الصدد, لا بد من الإشارة إلى سعي الدراسة للبحث عن مدى وجود كفاية للتنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية

المتحدة، ومدى وجود أثر لتلك التنمية على الاستقرار السياسي في الدولة، وهو ما سيتم بيانه خلال مجريات الفصل اللاحق من هذه الدراسة.

الفصل الثالث

مستوى التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستقرار السياسي الإماراتي

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية الناشئة والصاعدة في كثير من المجالات منها الاجتماعية والثقافية والأمنية والاقتصادية والسياسية وخلاف ذلك من المجالات، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية الإماراتية قد حققت مستويات متقدمة من النهوض من بين العديد من الاقتصادات العربية المقارنة، كما أن لتلك التنمية دوراً في تطوير وتنمية مجالات الحياة المختلفة في دولة الإمارات، والتي تصاعدت وتيرتها جنباً إلى جنب مع مستويات الاستقرار السياسي، وهو ما سيتم بيانه وبيان ماهية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة 2019 – 2021

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الدول الإقليمية التي تمتلك تنمية اقتصادية ذات وتيرة متصاعدة مكنتها من تولي مكانة متقدمة في سلم ترتيب القوى الاقتصادية الإقليمية وكذلك العالمية، ذلك أن دولة الإمارات تعتبر من الدول الأكثر تصديراً للنفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك تنوعاً اقتصادياً تمكنت الدولة من خلاله من توزيع اعتمادها على مصادر اقتصادية مختلفة الأمر الذي جعل الدولة ذات شراكات اقتصادية ووجهة للاستثمار والسياحة وتحقيق موارد مالية متنوعة دعمت الاقتصاد الوطني بشكل واسع النطاق (سعيد، 2007، ص: 285)، ووفقاً لما تقدم، فإن التنمية الاقتصادية التي ظهرت على ملامح الاقتصاد الوطني الإمارتي، قد تمثلت بالتنوع الاقتصادي المتمثل بالمجالات الاقتصادية التي عنيت بالنهضة الاقتصادية المنشودة، والمتمثلة بكل مما يلي:

أولاً: الاقتصادي القائم على حجم الاحتياطي النفطي والغاز الطبيعي:

لقد عُدت دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز دول العالم المصدرة للنفط الذي يعتبر من أهم الركائز الاقتصادية للدول المعاصرة, والأكثر اعتماداً للدول العالمية في تنشيط مجالاتها الصناعية والاقتصادية, حيث أن الدولة الإماراتية لديها ترتيب متقدم من بين الدول المالكة للاحتياطي النفطي عالمياً, ويبين الشكل الآتي الإحصائية الأخيرة لترتيب الدول العشر الأكثر امتلاكاً للمخزون النفطي لعام 2020 (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء, 2020):

الجدول رقم (1): الدول الأكثر امتلاكاً لحجم الاحتياطي النفطي عالمياً 2020

التسلسل	الدولة	احتياطي النفط/ برميل	النسبة المئوية عالمياً
1	فنزويلا	297,600,000,000	24.8%
2	المملكة العربية السعودية	265,400,000,000	22.1%
3	كندا	179,600,000,000	13.29%
4	إيران	154,600,000,000	12.90%
5	العراق	141,400,000,000	11.8%
6	الكويت	104,000,000,000	7.66%
7	الإمارات العربية المتحدة	97,800,000,000	7.21%
8	روسيا	79,000,000,000	5.82%
9	ليبيا	43,660,000,000	3.05%
10	نيجيريا	36,220,000,000	2.67%

وفقاً للتريب في الجدول أعلاه, فإن دولة الإمارات العربية المتحدة, تولت المرتبة السابعة عالمياً بامتلاكها مخزون نفطي قدرب نحو (97,800,000,000) برميل من النفط, وهو ما يعني امتلاك الدولة لنحو (7.21%) من المخزون العالمي للنفط, وهو ما يقودنا إلى أن الدولة لديها ركيزة أساسية تمكنها من تحقيق مردودات مالية كبرى تعمل على دعم الاقتصاد الوطني وتطوير وتنمية مؤسسات الدولة على اختلافها لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وأما على مستوى مورد الغاز الطبيعي, فتعتبر دولة الإمارات أيضاً من الدول البارزة عالمياً بامتلاكها مخزون كبير من الغاز الطبيعي حيث تمتلك الدولة مخزوناً يقدر بنحو (6,071,000,000,000م^3) من الغاز الطبيعي, وقد مثل الاعتماد على كل من النفط والغاز الطبيعي ما نسبته (40%) من حجم الاقتصاد الإماراتي بين عامي 2019

و2020 وهو ما يشير إلى وجود تنوع اقتصادي حقيقي حيث تعتمد الدولة على نحو (60%) من مقوماتها الاقتصادية على مصادر ومجالات اقتصادية أخرى على خلاف الكثير من الدول النفطية التي تعتمد بشكل واسع النطاق في بنية اقتصادها على النفط والغاز الطبيعي إلى درجات قد تصل إلى (90%) كالعراق على سبيل المثال (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، 2020).

وفي مطلع عام 2020م شهدت الدولة الإماراتية محاولات عدة لتدني نسبة الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي في بنية الاقتصاد الوطني، تبعاً للنظرة المستقبلية في إمكانية تدني مستويات الاعتماد على الطاقة في بناء الاقتصادات المعاصرة، من جانب آخر، فقد أدى انتشار جائحة كوروزنا (كوفيد – 19) إلى تعطيل دوائر الإنتاج العالمية، وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى الطلب على النفط بشكل خاص، فما كان من صانع القرار الإماراتي إلّا أن يوجه القطاعات الحكومية للبحث قدماً عن السبل التي تحقق نهضة اقتصادية أكبر من خلال الاعتماد على التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الأكثر كفاءة وفعالية (بهجت، 2020). وفي وقت عانت فيه كثير من دول العالم، بما في ذلك دول الشرق الأوسط والدول النفطية منها أيضاً من إيقاف لكثير من المؤسسات والقطاعات الحيوية نتيجة انتشار جائحة كورونا، في ذلك الوقت تمكنت دولة الإمارات من اجتياز التنوع الاقتصادي وفتح قنوات اقتصادية مختلفة كالاستثمار، والشراكات الصناعية والتجارية، وتنشيط السياحة، والشراكات الأمنية والعلاجية (Sidford, et. al, 2014, p 3-10)، وهو ما أدى إلى الحفاظ على مستويات التشغيل في الدولة، والخروج من معضلة البطالة التي طالت العديد من دول العالم، وكذلك الحفاظ على مستوى متقدم من تصاعيدة التنمية الاقتصادية في البلاد (الراوية، 2020).

ومن أبرز القطاعات التي برعت بها الدولة الإماراتية وحققت من خلالها تنمية في المجال الاقتصادي بشكل كبير، ما تمثل بتنشيط وتنمية القطاع السياحي في البلاد، حيث أصبحت الدولة الإماراتية تمثل الوجهة الأولى لكثير من السياح حول العالم وفي عام 2021م تقدمت الإمارات إلى المركز الأول عالمياً في ترتيب الدول الأكثر وجهة للسياحة العالمية والإشغال الفندقي وذلك وفقاً لدراسة أجرتها صحيفة البيان الاقتصادية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما هو مبين في الشكل الآتي (صحيفة البيان، 2021):

الشكل رقم (1) الترتيب العالمي للدول الأكثر وجهة للسياحة والإشغال الفندقي

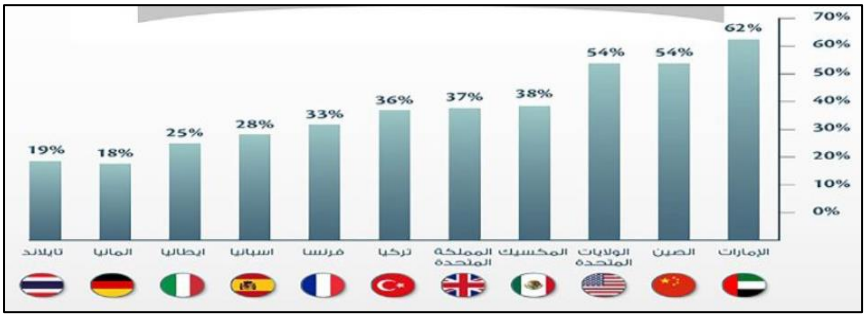

ووفقاً لذلك، فإن الدولة الإماراتية حققت نسبة مرتفعة من الموارد السياحية وبنسبة (5,2%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وميزانية الدولة البالغة ما يقارب (417,7) مليار درهم إماراتي، وهو ما يعادل (113,723,301,433) مليار دولار أمريكي (حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، 2021).

واستناداً لاعتماد دولة الإمارات على التنوع الاقتصادي وخصوصاً في مجالات السياحة والتجارة البينية بين الإمارات وعديد من دول العالم، فقد تمكنت الدولة من تخفيض نسبة الاعتماد على الموراد النفطية والغاز الطبيعي من 40% في عام 2019 و2020، إلى (30%) في عام 2021م من حجم الناتج المحلي الإجمالي (Saberi, Paris & Marochi, 2021).

وقد تمكنت الدولة الإماراتية من الحفاظ على مستويات متقدمة ومتصاعدة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وما تعلق بذلك الاقتصاد من تنمية كافة مجالات الحياة في البلاد، وهو أيضاً ما أدى للنهوض بالعامل الإنساني والحفاظ على مستوى متقدم من الحفاظ على رفاهية الأفراد والحفاظ أيضاً على المستوى المتقدم من حصة الفرد من حجم الناتج المحلي والابتعاد عن شبح البطالة والفقر في البلاد (Sidford, Collaborative & Rabkin, 2014).

وعليه، فقد أكد البنك الدولي أن دولة الإمارات قد حققت نهضة على مستوى التنوع الاقتصاد وارتفاع مستوى نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الإجمالي، حتى باتت الدولة الإماراتية تحتل المرتبة الثانية عربياً والسابعة عالمياً في مستوى نصيب الفرد،

ويبين الجدول التالي نسبة نصيب الفرد للأعوام من 2019 وحتى 2021 بحسب بيانات البنك الدولي (البنك الدولي, 2022):

الجدول رقم (2): نصيب الفرد الإماراتي من حجم الناتج المحلي الإجمالي 2019-2021

السنة	نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي
2019	42701.40	43%
2020	36284.60	36%
2021	36284.60	36%

وفقاً لما تقدم, فإن دولة الإمارات قد تمكنت من الحد من الهبوط الجاري في نصيب الفرد تبعاً لجائحة كورونا والمعضلات الاقتصادية العالمية التي تدنت بشكل واسع النطاق, مما يعني السعي الكبير للحفاظ على ذلك النصيب وعلى إحداث تنمية اقتصادية قادرة على مواجهة المعضلات العالمية والمتغيرات الكارثية على الاقتصادات العالمية, وهو ما يقود لفرض الاستقرار الداخلي في الدولة والذي يقود للاستقرار السياسي بلا شك في ظل القيادة الساعية لخلق ذلك الاستقرار والأمن المجتمعي.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة 2019-2021

تبعاً للتنوع الاقتصادي الإماراتي الذي أدى إلى خلق نوع من التنمية الاقتصادية في الوقت الذي عانت فيه كثير من دول العالم جراء انتشار جائحة كورونا وما نتج عنها من تدني في مستويات الاقتصادات العالمية وانتشار المتغيرات والأزمات الإقليمية كالثورات والحروب وخلاف ذلك, أكدت دولة الإمارات أنها قادرة على الحفاظ على تنمية اقتصادها الوطني وزيادة مستويات قدراتها الاقتصادية وتوليها مكانة عالمية متقدمة فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي, وهو ما أدى بالدولة أن تضفي نوعاً من الاستقرار الداخلي للبلاد والذي ظهر على شكل التنمية الاقتصادية وما تعلق بها من تنمية لكافة مجالات الحياة في البلاد, والحفاظ على مستوى مستقر في دخول الأفراد وأنماط حياتهم ورفاهيتهم, الأمر الذي دعا بلا شك للوصول إلى مستويات متقدمة من الاستقرار السياسي في البلاد.

ويبدو أن دولة الإمارات قد التقدم في مستوى بالاستقرار السياسي تبعاً لمؤشرات ذلك الاستقرار المتعددة, والتي من أبرزها تحقيق الديمقراطية, وقوة النظام السياسي في حماية المجتمع الإماراتي, وطبيعة انتقال السلطة دستورياً, وخلاف ذلك من مؤشرات, إلّا أن ما يهمنا في الدراسة الحالية, هي المؤشرات الاقتصادية, حيث أشار البنك الدولي إلى أن دولة الإمارات قد حققت مستوى متقدم من الاستقرار السياسي لتحقيقها المؤشرات الاقتصادية حيث أن بعد انتشار جائحة كورونا, وتدني العديد من النمو الاقتصادي للدول العالمية أبزرها الولايات المتحدة والصين وغيرها من دول العالم, استطاعت الإمارات أن تحقق في عام 2021م نهضة اقتصادية أدت إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي, ويبين الجدول التالي تدني مستوى هذا الناتج في عامي 2020 بعد انتشار جائحة كورونا, وارتفاعه سريعاً في عام 2021 في الإمارات والتي تولت المركز (30) عالمياً في عامي 2021 و2022م أيضاً كما يلي (البنك الدولي, 2, 2022):

الجدول رقم (3): مستويات الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي 2019-2021

السنة	حجم الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	الترتيب عالمياً
2019	417.22	29
2020	358.87	31
2021	449.13	30

وفقاً لما تقدم, فقد تمكنت دولة الامارات من الحفاظ على مستوى حجم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتنوع الاقتصاد الوطني, بل وأكثر من ذلك, فقد تمكنت الدولة في ظل تدهور الاقتصاد العالمي نتيجة انتشار جائحة كورونا, والمتغيرات والمعضلات والأزمات التي عصفت في دول المنطقة, تمكنت من التقدم خلال عام واحد فقط في حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى المرتبة (30) في عام 2021, بعدما تراجع هذا المستوى خلال عام 2020 وهو العام الذي انتشرت به جائحة كورونا وعطلت دوائر الإنتاج العالمية إلى المرتبة (31) عالمياً, كما وحقق الناتج المحلي الإجمالي صعوداً ملحوظاً, أكثر مما كان عليه خلال الأعوام 2019 و2020, حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 (449.13) مليار دولار وهو أكبر مما كان عليه في عام 2019م إذ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في هذا العالم (417.22) مليار دولار, وهو ما يقودنا إلى إمكانية النظام السياسي الإماراتي

من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة, والارتقاء بالاقتصاد الإماراتي وتحقيق مستويات متقدمة من الرفاهية, والحفاظ على نصيب الفرد البالغ (36%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي, في وقت تتدنى فيه هذه النسبة عالمياً وعربياً, الأمر الذي يقود للقول بوجود استقرار شمولي في البلاد يؤدي للاستقرار السياسي الحقيقي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وكدليل على وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي, فقد ارتبط كل من المتغيرين بمستويات متقدمة وإيجابية, واستناداً إلى أن العامل الاقتصادي يمثل أحد أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي فقد تمكنت دولة الامارات من تجنب المعضلات التي جرت إقليمياً وعالمياً مؤخراً وحافظت على مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية باستثناء الانخفاض الذي جرى خلال عام 2020م وهو العام الذي وصلت به الأزمات الصحية والأمنية حدتها, جنباً إلى جنب مع الحفاظ على مستوى متقدم من الاستقرار السياسي عربياً وإقليمياً وعالمياً, وأيضاً باستثناء العام 2020م الذي جرت به تلك المعضلات, وبحسب موقع الاقتصاد والتنافسية العالمي, التابع لمجموعة البنك الدولي, فقد تم وضع مؤشر للاستقرار السياسي للوقوف على مستويات هذه الاستقرار لدول العالم التي خضعت للمنافسة في الاستقرار السياسي والبالغ عددها (194) دولة في العالم, وعُرف هذا المؤشر بمؤشر (جيني), وقد تم تمثيل هذا المؤشر برقمين يقع بينهما مستوى الاستقرار السياسي لدول العالم, إذ تكون نسبة هذا الاستقرار ما بين (2.5+) إلى (2.5-), إذ كلما ارتفعت نسبة الاستقرار السياسي في بلد ما, كلما اقتربت من معامل جيني (2.5+), وكلما انخفضت هذه النسبة كلما اقتربت من مؤشر جيني (2.5-), ويبين الجدول التالي مؤشر جيني للاستقرار السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة, كما يبين ترتيب الدولة الإماراتية عربياً ودولياً في مستوى الاستقرار السياسي خلال الأعوام من عام 2019 حتى عام 2021, كما يلي (The Global Economy, 2022):

الجدول رقم (4): مؤشر الاستقرار السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2019-2021

السنة	مؤشر جيني للاستقرار السياسي	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً
2019	0.69	53	2
2020	0.63	61	2
2021	0.63	52	2

في ظل تراجع العديد من مستويات الاستقرار السياسي إلّا أن دولة الإمارات حافظت على مستوى ذلك الاستقرار بمعدل جيني (63%)، ولا يعني ذلك أن الاستقرار السياسي في الإمارات بتراجع، أو قد يكون ثابت بشكل نسبي، وإنما هو متقدم على كثير من دول العالم، حيث أن ترتيب الدولة عالمياً وبالرغم من انخفاضه من عام 2019 بمعدل جيني (69%)، إلى (63) في عام 2020م وهو العام الذي تعطلت فيه دوائر الإنتاج وانتشرت فيه الآفات والأزمات والحروب والمتغيرات الإقليمية والعالمية، ثم تمكنت الدولة من الثبات في معامل جيني (0.63) في عام 2021م ومع ذلك، فإن الدولة قد تقدمت عالمياً من المركز (61) في عام 2019، إلى المركز (52) في عام 2021، وهو ما يقودنا إلى وجود تقدم ملحوظ في ترتيب الدولة عالمياً، كما يقودنا ذلك إلى الحفاظ على المركز الثاني عربياً بعد دولة قطر صاحبة المركز الأول عربياً في الاستقرار السياسي من بين (20) دولة عربية خضعت لهذا المؤشر والدراسات العالمية.

الخاتمة

وفقاً لما تقدم في مجريات الدراسة البحثية الراهنة, فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج والتي تمثلت في كل مما يلي:

أولاً: وجود علاقة ارتباطية بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسية, حيث أشارت الدراسات إلى أن التنمية الاقتصادية تمثل أحد مؤشرات ومسببات إحداث الاستقرار السياسي الحقيقي, وكلما اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية, وكلما ارتفعت مستوياتها في الدول المعاصرة, كلما ارتفعت مستويات الاستقرار السياسي, من جانب آخر, يعتبر الاستقرار السياسي أيضاً مؤشراً لتحقيق التنمية الاقتصادية, ذلك أن الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي, تسعى جاهدةً لتحقيق التنمية الشمولية في البلاد, وتقوية أواصرها لتصبح دولة قوية منيعة تتمكن من مواجهة أي من التحديات المحتملة, من خلال دعمها للتنمية الاقتصادية التي تدخل مواردها في تطوير وتحسين مختلف مجالات وأنشطة الدولة وقدراتها المختلفة.

ثانياً: تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من الحفاظ على مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية في ظل تراجع العديد من الاقتصادات العالمية, نتيجة اعتماد الدولة على التنوع الاقتصادي من خلال تنشيط مجالات السياحة, والتجارة البينية, وتشجيع الاستثمار وعديد من الشراكات مع الدول الإقليمية والعالمية على حد سواء, أدى إلى تدني مستوى الاعتماد على تجارة النفط والغاز الطبيعي التي تدنت خلال عام 2020م و2021 للدول المصدرة للنفط, فكانت دولة الإمارات تجري تحسن واضح في تنميتها الاقتصادية.

ثالثاً: وأظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية للتنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة, والاستقرار السياسي تعزى لتأثير التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي.

فمع ثبات النسق الاجتماعي وثبات النظام السياسي وطبيعته وشرعيته, وطبيعة إدارته للبلاد الذي عادةً ما يسفر عن استقرار سياسي لتلك العوامل الثابتة, إلّا أن تدني مستوى التنمية الاقتصادية في عام 2020 نتيجة انتشار جائحة كورونا وانتشار الصراعات والحروب والأزمات الإقليمية أدى إلى تدني مستوى الاستقرار السياسي كحال العديد من الدول العربية, كما أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية الإماراتية نتيجة

التنوع الاقتصادي في عام 2021، وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لها العام (449.13) بالمركز (30) عالمياً، بعدما كان في عام 2020 (358.87) وبالمركز (31) عالمياً، كما حافظت الدولة الإماراتية على مستوى نصيب الفرد من حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ (36284.60) لكل من عامي 2020 و2021، وهو ما أدى إلى خلق الرضا لدى الأفراد على تحقيق الاستقرار المعيشي والاقتصادي، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع الاستقرار السياسي في البلاد بمعدل جيني (63%) كما كان في عام 2020، إلّا أن المركز العالمي للدولة تقدم من المركز (61) إلى المركز (52) عالمياً والثاني عربياً، ولم تنحدر مستويات الاستقرار السياسي كما هو الحال لعديد من دول العالم.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج الدراسة، فإن الباحث يوصي بكل مما يلي:

- ضرورة توسعة دائرة الاعتماد على التنوع الاقتصادي، وإدخال البلاد في مجالات الصناعة الثقيلة والخفيفة والمنتجات المختلفة وتدني مستويات الاعتماد على الصناعات المستوردة، وذلك في ضوء وفرة الموارد الاقتصادية والمالية في الإمارات.
- ضرورة توسعة دائرة الشراكات الاقتصادية والأمنية والسياسية مع الدول العالمية والإقليمية كافة، لضمان تحقيق فرص اقتصادية وشراكات بينية وبنيوية تستفيد منها الدولة بشراكاتها مع الدول العالمية ككل.
- ضرورة زيادة الحصة الاستثمارية للدولة الإماراتية في الخارج، كالاستثمار الزراعي في دول نامية تمتلك الأراضي الخصبة والمياه كالسودان، أو شراكات زيادة الشراكات الصناعية في دول الغرب واليابان، وبشكل أكبر مما هو عليه في الوقت الراهن من استثمارات خارجية للدولة.
- ضرورة البحث عن سبل الارتقاء بمستوى الاستقرار السياسي عالمياً وعربياً من خلال تضمين كافة مؤشرات الاستقرار السياسي في الدولة الإماراتية وتنشيط مجالاتها.
- ضرورة إجراء المزيد من المشاريع البحثية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، حيث أن هذا الموضوع لا زال يشكل حقلاً علمياً لم ينضب من معارفه ومشاكله البحثية التي تستلزم المزيد من الأبحاث المستقبلية للوقوف على الحلول الحقيقية للنهوض بالمجالات الاقتصادية والاستقرار السياسي ككل.

قائمة المصادر والمراجع

بركات، قائد (1998)، مأزق التنمية ونظرة خاصة إلى اليمن والتنمية العربية، ط: 1، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر.

حجال، صادق (2019)، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

الشاهر، شاهر (2016)، الاستقرار السياسي: معاييره ومؤشراته، مجلة المختبر القانوني، المجلد 1، العدد (1)، ص ص: 1 – 10.

بن سانية، عبد الرحمن (2013)، أثر عصر الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي (الاقتصاد المصري نموذجاً)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد (18)، ص ص: 140 – 148.

زيوش، سمية (2015)، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر 2000 – 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر.

الجيوسي، وليد (2009)، أسس التنمية الاقتصادية، ط: 1، عمّان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

نامق، صلاح الدين، (1965)، نظريات النمو الاقتصادي، ط: 1، القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر.

حسين، مصطفى، وشفيق، محمد، وبدران، أمية (1995)، أبعاد التنمية في الوطن العربي، ط: 1، عمّان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

محمود، حنان (2018)، أثر تنمية الموارد البشرية على التنمية الاقتصادية في السودان 2007 – 2017، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

الشاهر، شاهر (2016)، الاستقرار السياسي: معاييره ومؤشراته، مجلة المختبر القانوني، المجلد 1، العدد (1)، ص ص: 1 – 10.

تاج الدين، ميادة. (2020). أثر بعض مؤشرات الاستقرار السياسي في استقرار القطاع المصرفي لعينة من الدول العربية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 12 (29)، 138-155.

باسويد، سالم. (2021). أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2017. مجلة تنمية الرافدين، 40 (130)، 77-101.

عبد الرزاق، مصطفى. (2020). أثر الاستقرار السياسي وغياب العنف في تحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة إشراقات تنموية، 5 (23)، 197-225.

عبد الخالف، عبير (2022)، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، ط: 1، القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

أمجد، صباح (2017)، استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 12، العدد (46)، ص ص: 1 – 28.

بو عافية، محمد (2016)، الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 1، العدد (15)، ص ص: 308 - 328.

هادي، سهيلة (2018)، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وأبحاث، 1 (32)، 124 – 144.

صبع، عامر (2008)، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 – 2004، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر

المهنا، محمد (2002)، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، ط: 1، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع

الدرمكي، علي (2012)، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981 – 2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

سعيد، أحمد (2007)، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (1990 – 2003). رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدول العربية – معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2020)، بيانات متعلقة بالسكان والتعليم والصحة والأحوال المدنية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية، موقع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، تاريخ الاستعادة: 2021/3/15، https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx.

قرني بهجت، ودسوقي، علي الدين (2016). السياسة الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، ترجمة: أحمد مختار الجمال، ط: 1، القاهرة: دار المركز القومي للترجمة.

الراوية (2020). البنك المركيز: بدء انتعاش الاقتصاد الإماراتي في النصف الثاني من 2020، موقع الراوية، تاريخ الاستعادة 2021/3/25، https://www.alroeya.com/.

صحيفة البيان (2020)، الإمارات الأولى عربياً والـ20 عالمياً ضمن أفضل الأنظمة التعليمية، موقع صحيفة البيان، تاريخ الوصول: 2021/9/10، https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-05-20-1.3863993.

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (2021)، الأصول والموجودات الاقتصادية، موقع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الوصول: 2021/9/6، https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/assets-of-the-uae-.

البنك الدولي (2022)، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، تاريخ الوصول: 2022/6/1،
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2020&locations=EG-JO&start=2000.

البنك الدولي، 2 (2022)، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، تاريخ الوصول: 2022/6/2،
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=A.

الإمارات اليوم، (2017)، محمد بن زايد: القوة الناعمة رؤية عميقة لاستثمار رصيد منجزاتنا في تعزيز التواصل مع الشعوب، موقع الإمارات اليوم، تاريخ الوصول: 2021/10/29،
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2017-04-30-1.991483.

المراجع الاجنبية

Saberi, D., Paris, C.M. andMarochi, B. (2018, 2021) 'Soft power and place branding in the United ArabEmirates: examples of the tourism and film industries', Int. J. Diplomacy and Economy, Vol. 4, No. 1, pp.44–58.

Sidford, Holly, Collaborative, Helicon and Rabkin, Nick (2014), The Public Benefits and Value of Arts & Culture, United States: CUYAHOGA ARTS & CULTURE, Page 3. Edited.

The Global Economy, (2022), Political stability - Country rankings,23/4/2022, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability/.